

العلاقات الدولية بين التنظير والواقع

(نظرة تحليلية)

International relations between theory and reality
(analytical view)

د. محمد بن الاخضر

جامعة الجلفة

د. أمال بن عريوة

جامعة قسنطينة

عبد الحميد مهري

د. صبرينة بن جامع

جامعة سكيكدة

الملخص:

بدأ علم العلاقات الدولية يشهد بزوغ رؤية فكرية ثالثة هي رؤية ما بعد الحداثة هكذا شهدت السياسة الدولية عبر سنوات عمرها ظهور وصراع ثلاث رؤى فكرية دولية متكاملة تكمن أهمية استعراض تلك الرؤى في أنها شكلت الأطر الفكرية العامة التي حكمت التحليل النظري للعلاقات الدولية، فقد كانت الإطار الذي نشأت من خلاله مختلف نظريات العلاقات الدولي، وهي التي كثيرا ما وظفها مؤلفوا الدراسات لفهم الظواهر الدولية. هذا ماسنحاول التطرق إليه في هذه الدراسة، حيث يتم عرض أهم معالم التطور النظري للرؤى الفكرية المشار إليها كمقدمة لفهم الإطار الفكري الذي كتبت في إطاره دراسات السياسة الدولية. وقبل الشروع في ذلك، ينبغي أن نوضح أننا نقصد بالرؤية الفكرية المنظور الكلي الذي يتضمن فلسفة العلم، وأنطولوجيته ومنهجيته، ولا نقصد بها تلك التيارات التي ظهرت واختفت في حقب تاريخية معه مثل المثالية والواقعية، أو السلوكية وما بعد السلوكية فهذه تيارات فرعية ظهرت في أطر فكرية أشمل، وهي ما يعنينا في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية ، الرؤى الفكرية النظرية، السياسة الخارجية.

Summary :

The science of international relations began to witness the emergence of third international vision, the postmodern vision, and this is how it witnessed. International politics thought the years of its era, the emergence and struggle of three intellectual visions, an integrated state. The importance of reviewing these visions lies in the fact that they formed the general intellectual frameworks that governed the theoretical analysis. It was the framework through which various theories of international relations arose. This is what we will try to address in this study, where the most important are presented. Milestones of the theoretical development of international political intellectual visions, and before proceeding to this, it should be made clear that we mean by intellectual visions the overall perspective that includes the philosophy of science. And adopt his approach and methodology, and we do not mean by those currents that appeared and disappeared during certain epochs of history, such as idealism, realism, behaviourism and post behaviourism. These sub appeared in broader intellectual frameworks and they are what interest us in this study.

Key words: international relations, theoretical and intellectual visions, foreign policy.

مقدمة:

يدل مفهوم النظرية في التمثل الشائع على الرأي الشخصي أو المتمثلات و الأحكام الفردية، التي قد يتبناها شخص حول قضية ما أو مسألة معينة، لذا يشترط أن تكون النظرية مرتبطة بالممارسة و العمل، من هنا نستنتج أن مفهوم النظرية في الدلالة الشائعة تحمل بعدا برجماتيا يعبر عن آراء شخص أو مجموعة أشخاص أو اتحاد فكري نحو مسألة بعينها. من جهة أخرى شهد تاريخ العلاقات الدولية حروباً لبواعث شتى، فثم من قاتل في سبيل الله تعالى ولرفع الظلم عن المستضعفين، وهناك من قاتل في سبيل الطاغوت ،ولتكون أمة هي أربى من أمة ، وذلك بسيطرة القوى على أرض الضعيف، واستغلال ثرواته والتحكم باقتصاده، ونيل الغنائم بأشكالها المتعددة.

ومن جانب آخر فقد كانت بعض الدول تتخذ المعاهدات، وسيلة للخداع والسيطرة، أو لفرض القوي شروطه على الضعيف لإبقائه في حالة الضعف ، وقد ذكر القرآن صورا من ذلك في معرض النهي فقال سبحانه : (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَصَتْ غَزَاهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخْلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ)¹. ما هي إذن طبيعة العلاقة التي تجمع بين النظرية في دراسة العلاقات الدولية و تصورات ممارستها؟

أولا - مفهوم نظرية العلاقات الدولية :

نظرية العلاقات الدولية هي دراسة علاقات دولية (IR) من منظور نظري. انها تحاول تقديم الإطار المفاهيمي الذي يمكن على أساسه تحليل العلاقات الدولية² و يصف هولستي نظريات العلاقات الدولية بأنها تعمل كزوج من النظارات الشمسية الملونة التي تسمح لمرتديها برؤية الأحداث البارزة ذات الصلة بالنظرية فقط على سبيل المثال ، فمن تمسك بالواقعية قد يتجاهل تماما حدثا ما أما البنائية فقد تنتقد على أنها حاسمة ، والعكس بالعكس و النظريات الثلاث الأبرز هي الواقعية، الليبرالية و البنائية.³ في بعض الأحيان تتم مناقشة مؤسسية تم اقتراحها وتطويرها من قبل Keohane و Nye لأن النموذج يختلف عن الليبرالية.

ثانيا- مفهوم العلاقات الدولية :

يثير مفهوم العلاقات الدولية، العديد من الإشكاليات النظرية والتحليلية حول تعريف المفهوم، وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى التي تتشابه معه، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه ، كما أن هناك فجوة تفصل بين معنى المصطلح الشائع استخدامه في الغرب (International Relations) وترجمته الحرفية “العلاقات الأممية” . وبين الترجمة العربية الشائعة لهذا المصطلح وهي “العلاقات الدولية” فالعلاقات بين الأمم تختلف في مفهومها ومضمونها عن العلاقات بين الدول. كذلك توجد مصطلحات أخرى تستخدم كترادفات أو كبدايل للدلالة على نفس الموضوع رغم ما بينها من خلافات واضحة⁴.

ومن هذه المصطلحات، مصطلح (International Affairs) وترجمته الشائعة في اللغة العربية هي “الشؤون الدولية”، ومصطلح (Intentional Politics) وترجمته الشائعة “السياسة الدولية” ومصطلح (Foreign Affairs) وترجمته “الشؤون الخارجية”؛ ومصطلح (World Politics) ، وترجمته “السياسة العالمية”، ومصطلح (Global Politics) وترجمته “السياسة الكونية”.

وفى إطار هذه المصطلحات يرى البعض أن الخلاف بين الباحثين حول تسمية التفاعلات التي تقع خارج حدود الدول يدور حول محورين: الأول: يتعلق بماهية هذه التفاعلات وما إذا كان من الأفضل تسميتها علاقات أم شؤون، والثاني: يدور حول أطراف هذه التفاعلات وهل الأفضل نسبتها إلى الأمم والشعوب أم إلى الدول أم إلى العالم ككل، وهنا تبرز الجدالات التالية⁵:

1. أن الحديث عن "شؤون دولية" وليس عن "علاقات دولية"، قد ينطوي على الرغبة فى التأكيد على وجود فواصل أو حواجز بين الأبعاد المختلفة للتفاعلات الدولية، وأهمية التمييز بينها حسب طبيعتها ونوعها. ومن ثم تبدو "الشؤون الدولية" وكأنها تتعلق بأحداث منفصلة فى طبيعتها ولا رابط بينها. فهذه الأحداث قد تكون ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية، ولكل منها مجال خاص وميدان مستقل تتحرك فيه، وبالتالي له آلياته وقواعده الخاصة.

2. أن الحديث عن "علاقات دولية" قد ينطوي على الرغبة فى التأكيد على الطبيعة الديناميكية للتفاعلات التي تتجاوز حدود الدول بصرف النظر عن نوع هذه التفاعلات وموضوعها، حيث ينظر إليها باعتبارها تشكل نسقا مترابط المكونات والأبعاد وتتفاعل عناصره ووحداته جميعها حيث يؤثر كل مكون منها على الآخر ويتأثر به.

3. أن الاختلاف بين مصطلحات "الدولية" و"الأممية" و"العالمية" يعكس اختلافا حول طبيعة الفاعلين الذين يشكلون الأطراف التي تصنع تلك التفاعلات أو "الأحداث" أو "الشؤون" أو "العلاقات". ففي الوقت الذي كانت الدول أو الحكومات هي الأطراف الرئيسية الموجودة والفاعلة على المسرح الدولي، كان ينظر للتفاعلات الدولية على أنها محصلة علاقات بين دول أو بين حكومات فى المقام الأول أي علاقات رسمية وذات طابع عام. أما التفاعلات الأخرى بين الأفراد والمجتمعات والعابرة للحدود والحواجز الجغرافية والسياسية، فلم يتم الاكتراث لها فى البداية واعتبرت ثانوية وغير مؤثرة.

ومع مرور الوقت بدأت تبرز أشكال جديدة من الفاعلين الدوليين، وأصبح دور هؤلاء الفاعلين الجدد وتأثيرهم على مجمل التفاعلات الدولية لا يقل أهمية وخطورة عن دور الحكومات وتأثيرها. بل وأصبح للمبادرات الفردية والخاصة وتحركات الأفراد والجماعات العابرة للحدود والدوافع السياحية أو الثقافية أو الهجرة أو غيرها، دورا فاعلا ومؤثرا على نحو متزايد فى التفاعلات الدولية. وهذا ما يفسر كثرة المصطلحات المستخدمة لوصف وتأطير نفس الظاهرة، لأن لكل منها مضمونا وإطارا يختلف قليلا أو كثيرا عن الآخر.

وهنا تعددت محاولات التمييز بين المفاهيم المحورية المتداخلة، التي يثيرها تعريف العلاقات الدولية، ومن ذلك التمييز بين المجتمع الدولي والنظام السياسي الدولي، وبين السياسة الدولية والعلاقات الدولية.

حيث يشير مفهوم المجتمع الدولي إلى مجموع المجتمعات السياسية الفردية التي تسمى بالدول القومية، والتي تتكون كل واحدة منها من شعب وإقليم وحكومة واقتصاد فى إطار شخصية لها ذاتيتها القومية المميزة (الثقافة القومية) التي تعمل على توحيد هذا المجتمع فى مواجهة غيره من المجتمعات القومية المنافسة. ويتحقق المجتمع الدولي عندما يتاح له أن يضم فى عضويته هذه الدول القومية، وضمن هذه العضوية تحظى بعض الدول دون غيرها باعتراف دولي واسع بأنها دول كبرى ذات قوة ونفوذ ومكانة وتأثير.

أما مفهوم النظام الدولي فعرفه "ولتز" بأنه عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها، وكان "ستانلي هوفمان" أكثر تحديداً في رؤيته للنظام الدولي⁶، إذ يرى أنه عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريق بنيان أو هيكل العالم، وقد تطرأ تغييرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير في الأهداف الرئيسية لوحدات النظام أو نتيجة التغير في نمط وشكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام. أما "مورتون كابلان" فقد اعتبره مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن.

ويختلف مفهوم النظام السياسي الدولي عن مفهوم المجتمع الدولي من عدة نواح، فالمجتمع الدولي هو المجتمع الذي ينظم كافة الدول في عضويته وهو الذي يمنحها الاعتراف، كما أنه يتعامل معها جميعاً على قدم المساواة دون تفرقة أو تمييز، وهو الذي يقر لها بصلاحيات السيادة الوطنية الكاملة وغير المشروطة على أراضيها، أما النظام السياسي الدولي فإنه أكثر تحديداً في مفهومه وكذا في الأسس التي يرتفع فوقها بنيانه.

فالتفاعلات والأنشطة السياسية الدولية ينتج عنها أنماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي تتركز حول أطر وهياكل تنظيمية معينة⁷، كما أن تلك العلاقات تحكمها وتنظمها قواعد ومعايير سلوكية دولية محددة، هي القواعد والمعايير التي يمكن أن تتطور بالوقت وفق ما تقضى به معطيات الواقع وتفرضه متغيرات الظروف.

كذلك فإن النظام السياسي الدولي قد يكون عالمياً أو قارياً أو إقليمياً، وقد أخذ النظام العالمي طابعه المؤسسي المحدد مع عصبة الأمم أولاً إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، ثم تطور فيما بعد مع قيام الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن النظام السياسي الدولي ليس مرادفاً للأمم المتحدة مثلاً فهو أكبر من ذلك بكثير، فبجانب الأمم المتحدة توجد منظمات دولية إقليمية عديدة، تمثل روافد لهذا النظام السياسي الدولي، وهي بما تحويه من أنشطة وتؤديه من أدوار تؤثر في أدائه وفي توجهاته، كما أن هناك الكثير من العلاقات الدولية التي تتم خارج إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية، وتؤثر بصورة أو أخرى في أداء النظام السياسي الدولي. أما السياسة الدولية والعلاقات الدولية فيدل المصطلح الأول على محاولة التعرف على الكيفية التي تتعامل بها الدولة مع السياسات الخارجية التي تنتهجها القوى والأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وفي طليعتها الدول سواء ما تعلق من ذلك بمواقف التعاون أو الصراع أو التعامل الروتيني المنتظم من خلال قنوات الاتصال والتنسيق والتشاور والتفاوض بالوسائل والأدوات الدبلوماسية المتعارف عليها دولياً. أما العلاقات الدولية فيتسع إطارها ويمتد ليشمل كل صور العلاقات والمجتمعات والشعوب والجماعات الحاضرة في الساحة الدولية أو بالأحرى التي يضمها المجتمع الدولي، فهي مجموعة العلاقات غير القومية من سياسية وغير سياسية، ورسمية وغير رسمية، الخ.

ثالثا - مفهوم النظرية :

يعد مصطلح النظرية مصطلحاً عاماً جرى استخدامه في معظم العلوم التي اشتغل بها الإنسان، والنظرية من حيث اللغة مشتقة من لفظ نظر، وهو كما يذكر ابن منظور: أي نظر العين ونظر القلب⁸، والنظر أيضاً هو الفكر في الشيء تقدره وتقيسه.

والنظرية بوصفها مصطلحاً متداولاً علمياً يختلف من حيث الدلالة عن بعض المصطلحات التي تشترك معه في الحقل الدلالي نفسه، كمصطلح وجهة نظر أو رأي أو اتجاه، فالنظرية أكثر دقة وصدقاً، كما أنها تطورت عن طريق فنيات العلم أو بواسطة منطق مطور متبعة قواعد متشددة في ذلك بخلاف المصطلحات الأخرى، وللنظرية دور بناء في تطوير المعرفة في حين أن المفاهيم الأخرى ليس لها هذا الدور.

وبكلمات مبسطة فإننا نطلق مصطلح النظرية على تلك العبارات التي توضح أو تشرح أو تتنبأ بالظاهرة، مركز الاهتمام في ميدان ما من ميادين المعرفة، تلك التوضيحات تسمى بالنظرية⁹.

وينطلق معظم الباحثين في تعريفهم للنظرية من أنها مجموعة من العبارات والرؤى تفسر سلسلة من الأحداث، ومن ذلك ما ذكره بوشامب (1987) بأن النظرية عبارة عن مجموعة من العبارات المرتبطة التي نسقت لكي تعطي معنى لمجموعات من الأحداث، وقد تتخذ هذه العبارات شكل تعريفات وصفية أو وظيفية، أو أن النظرية في أبسط صورها بناء رمزي، صُمم لجعل الحقائق المعممة أو القوانين في اتصال منتظم¹⁰.

وفي ذلك يرى الدكتور علي مذكور أن النظرية العلمية هي محاولة لتفسير عدد من الفروض أو قوانين الطبيعة من خلال وضعها في إطار عقلي عام¹¹.

وقد عرفها كابلان بقوله: "إن النظرية هي الطريقة لعمل شيء ذي معنى لموقف يعيق المسيرة، بحيث تسمح لنا بفاعلية كبيرة تكوين عادات وتعديلها، وربما التخلص من بعضها، وإحلال عادات أخرى جديدة كلما تطلب الموقف ذلك"¹².

إذاً فالنظرية هي توضيحات عامة تسمح لنا بدراسة وفهم ظواهر وحوادث كثيرة متشابهة بدلاً من دراسة كل حادثة على حدة.

رابعا - جدلية العلاقة بين النظرية و الواقع في العلاقات الدولية :

في معرض الجواب عن هذا الإشكال المحوري، "نعتبر أن الطرح الذي يحظى بالرواج و الجاذبية، هو الذي يشير إلى تواري و أفول دور النظرية و طغيان الفضاء الوقائعي المتشكل من نسيج الأحداث والتفاعلات الدولية، لدرجة اعتقد معها الكثير أن الأفكار لا تصنع الأحداث، خاصة أن العديد من المفكرين لم يستطيعوا التنبؤ وتوقع أحداث كسرت وتيرة التاريخ، كانهيار جدار برلين وأدخلت بذلك مجموعة ن التفسيرات المرتكزة على منطق الحرب الباردة إلى قاعة الاحتضار¹³.

وفي الحديث عن طبيعة العلاقة بين التأصيل النظري لدى الأوساط الأكاديمية و الممارسة العملية، تثار الملاحظات التالية: لقد تزامن طرح هذا النوع من الأسئلة مع بداية الحرب الأمريكية على العراق، تلك الحرب التي ناءت فيها الأوساط البحثية والأكاديمية بعيدا وكأنها لا علاقة لهذه الحرب بما يتم دراسته في حقل العلاقات الدولية، فعندما عقدت جمعية الدراسات الدولية ملتقى "بورتلاند" في شهر فبراير 2003، أي عشية اندلاع

الحرب على العراق، لم تتعرض بأدنى إشارة لموضوع الحرب و كان قبل ذلك أحداث الحادي عشرة من سبتمبر والحرب على أفغانستان، و كل ما تخلل تلك الفترة من المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتعثر مسلسل السلام بينهم.

* إن الطريقة التي تعامل بها الأكاديميون مع الأحداث المعاصرة اتسمت بالجمود و عدم الاهتمام، الشيء الذي يجعل من الوقت الحاضر مناسباً للبحث في الروابط بين النظرية و الممارسة.

* لقد نبهت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وغزو العراق الباحثين في العلاقات الدولية إلى دور العوامل العقدية والإيديولوجية الذاتية في إفراز سلوك معارض يعزف خارج محور الدول العظمى، الشيء الذي ساهم في اغناء النقاش ومعارضة الافتراضات الكبرى الأساسية في علم الاجتماع الغربي، لا سيما تلك التي تتعلق بعقلانية الفعل الإنساني والاجتماعي، وترى هذه العقلانية أن العالم يتجه نحو مصير مشترك يتسم بالديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، و لا تبالي في الوقت ذاته بالخصوصيات الذاتية للشعوب و الاختلاف الحضاري.

يبقى السؤال المحوري و الأكثر إلحاحاً هو هل الأكاديميون المشتغلون بحقل العلاقات الدولية، ملزمون بالتمرس وإدراك طبيعة الاكراهات التي تفرضها الممارسة ؟ أم أنه يتوجب عليهم الابتعاد عن مجالات التفاعل، طالما أن التوجه الأكاديمي يعني أن يلتزم المرء بالحياد والموضوعية؟

إن الكثير من الباحثين حاولوا جهد الإمكان تحليل الواقع و بناء نظريات انطلاقاً مما تتيحه من إمكانات معاينة متغيرات الأحداث في الواقع الدولي، وآخرون انطلقوا من البناءات الفكرية و التأملية في محاولة للاستقراء النظري الصرف، فيتم القفز عن فهم الواقع وإدراكه وتجاوزه على اثر تحليل السلوك الخارجي مع اقتراح نماذج و صيغ من العلاقات والمعاملات الدولية، و هذا ما يسمى بحرب البراديغمات وبين النقاشات الأكاديمية نستعرض أهم المنظورات الكلاسيكية الي اهتمت بدراسة العلاقات الدولية و تحليلها.

1- الواقعية:

لقد هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وتفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد¹⁴ وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب، غير أنها ساعدت على تزويدنا بتفسيرات بسيطة لكنها قوية للحروب والتحالفات والإمبريالية، وعقبات التعاون وغيرها من الظواهر الدولية. كما أن تركيزها على النزعة التنافسية كان مناسباً جداً مع جوهر الصراع الأمريكي-السوفييتي

الواقعية ليست نظرية واحدة بطبيعة الحال، كما أن الفكر الواقعي تبلور بالأساس خلال فترة الحرب الباردة. فالواقعيون الكلاسيكيون مثل هانس مورقينتو وراينهولد نايبور يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، وقد أبرز مورقينتو فضائل نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب، ويرى أن نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الو.م.أ. والاتحاد السوفييتي يحمل العديد من المخاطر.

وبالمقابل فإن النظرية النيواقعية التي يتزعمها كينيث وولتز تغفل الطبيعة البشرية وتركز على تأثير النظام الدولي، فبالنسبة لـ وولتز فإن النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، كل منها تسعى للحفاظ على وجودها. فهذا النظام فوضوي (بمعنى انتفاء سلطة مركزية تحمي كل دولة من أخرى) وفي ظله نجد أن كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها¹⁵، غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء. وأخيرا وخلافا لـ موركينتو فإن وولتز يعتقد أن النظام الثنائي القطبية أكثر استقرارا من النظام المتعدد الأقطاب.

إحدى الإضافات التنقيحية المهمة للواقعية تتمثل في ظهور التوجهين الهجومي-الدفاعي ويتزعمهما كل من روبرت جرفيس، وجورج كويستر، وستيفن فان إيفيرا. هؤلاء الباحثون يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة. لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، حنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية.

أما الواقعيون ذوو النزعة الدفاعية، فيرون أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها، بينما تقدم القوى الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية (مثل القدرات النووية الانتقامية). وليس من المفاجئ أن نجد وولتز وغيره من النيواقعيين الذين يرون أن الو.م.أ. كانت آمنة في أغلب فترات الحرب الباردة يتخوفون من إمكانية تبديد الو.م.أ. لهذا المكسب في حال تبنيها لسياسة خارجية عدائية. وهكذا فإنه وبنهاية الحرب الباردة تحولت الواقعية التشاؤمية لـ موركينتو والمستمدة من الطبيعة البشرية إلى تبني نبرة أكثر تفاؤلية.

2- الليبرالية:

التحدي الأساس للواقعية يأتي من عائلة النظريات الليبرالية، التي ترى إحدى اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين.

اتجاه آخر منسوب للرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون، الذي يرى أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بأن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول السلطوية. وهناك اتجاه ثالث وهو الأحدث، يرى أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم. ورغم أن بعض الليبراليين احتقوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين عبر القوميين - خاصة الشركات المتعددة الجنسيات - استحوذوا تدريجيا على سلطات الدول فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية. وفي كل الحالات فإن جميع النظريات الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاه الدفاعي في النيواقعية، على أن كلا منهما يقدم لنا توليفة مختلفة عن كيفية تعزيز هذا التعاون.

العلاقات الدولية هي شيء من النظرية و آخر من التطبيق، إن أهم أسباب الخلافات بين هذه البراديغمات، يرجع إلى تعقد مجال العلاقات الدولية و الطابع المركب لهذه العلاقات من جهة، و الاختلاف في المنطلقات و الدوافع الإيديولوجية التي ينطلق منها كل مقرب من جهة ثانية¹⁶. و لاشك أن اختيار العمل بمصطلح "البراد يغم" هو أجدى و أنفع، حيث أن السمة المميزة لهذا الحقل هو نسبية هذه البراديغمات التي لا تكاد ترقى حسب العديد من الباحثين إلى مستوى النظرية، بل هناك أقطاب براديغماتية في خدمة مصالح و أهداف معينة، و بعبارة أخرى قد لا تتوفر أحيانا الشروط الموضوعية العلمية، ويمكن الحديث عن وجود نزوعات إيديولوجية تؤثر بشكل عام توجه أصحابها.

فالنظرية الواقعية قامت على أنقاض النظرية المثالية التي دعت إلى تجاوز الخلافات بين الدول عبر سيادة القانون الدولي ورفض طغيان مصالح الكيانات الدولية على نسق التحالفات الدولية، ويعتبر أبرز ممثلي هذا التيار "كينان" و "مورغنتاو" أن النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية يسيره قانون وحيد وأوحد هو قانون النزاع و الاستثثار بالمصالح الوطنية اعتمادا على منطق القوة وإشباع أنانية الإنسان، فالواقعية حسب ما يبدو هي حصيلة تجربة وفهم امبريقي للسياسة.

وعلى خلاف المدرسة الواقعية، فقد أضافت تجربة الواقعية الجديدة و طورت نظرية العلاقات الدولية، حيث قدم "كينيت وويلز" في كتابه "نظرية السياسات الدولية" سنة 1979، مفهوما جديدا للسياسة الخارجية يقوم على فهم النظام و ليس الأشخاص أو الدول - كما نهج رواد التصور الواقعي - و كذا التركيز على دراسة المظاهر الاقتصادية الدولية، مع تطوير نظرية الاستقرار الهيميني بمعنى الحفاظ على الوضع القائم، حينما تحاول قوة عظمى فرض مفهومها و تصورها على الجميع، كما هو الشأن بالنسبة لمبادرة تأسيس مؤسسات مالية دولية ذات طبيعة ليبرالية (أوفاق بروتون وودز) لدعم تصورها و نظرتها الإيديولوجية.

أما بالنسبة لحالة الفوضى حسب هذا الاتجاه فإنها تدفع الدول إلى تبني مواقف واقعية، و تبقى دراسة النسق العام أو النظام المتحكم في التفاعلات الدولية هو من أولويات هذا المقرب، في حين يحتل الدين، علم النفس، السياسة الداخلية و الاقتصاد مرتبة ثانوية. دون التطرق لمميزات العديد من المقتربات النظرية أعتقد أن براد يغم حاول تنفيذ و تصويب بناءات والمعطيات السابقة، و هذا ما يفسر أيضا ظهور المدرسة السلوكية، البنائية، الليبرالية و غيرها من التيارات في العلاقات الدولية.

في كتابه المعنون ب "ماذا تفعل الدول بالفوضى" في سنة 1992، دفع "الكسندر ووندت" بالمقرب البنائي إلى صف الرهان المفاهيمي للعلاقات الدولية، فهذا المقرب لم يحاول البحث فقط عن فهم التعارض القائم بين العقلانية والتأملية، لكنه فتح المجال لإعادة التفكير في الموضوعات المركزية لهذا التخصص من قبيل الفوضى في النظام الدولي، توازن القوى والمصلحة والنظام ودور المؤسسات.

وبالانخراط في هذا المنطق فإن البنائية تعتمد على سوسيولوجيا التفاعلات مع تقوية مفهوم الهوية ، فهذا الاتجاه يركز على تأثير الأفكار، فبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقاءها، يرى البنائيون أن الهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية للخطاب السائد في المجتمع،

لأن هذا الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، و يؤسس أيضا لسلوكيات تحضي بالقبول، فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التحول والتغير¹⁷، وهذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية.

أما بالنسبة للمقرب الليبرالي وضدا عن مجرى النظرية الواقعية و غيرها، فهو يعتبر الليبرالية هي الفكر المهيمن القادر على إنتاج الأبعاد التفسيرية الضرورية للعلاقات الدولية، فالنظور العلمي و التكنولوجيا المتقدمة و التحولات الاقتصادية، ساهمت بدورها في إرساء قواعد متينة لليبرالية كنموذج فكري ازدهر بداية مع رواد مدرسة القانون الدولي أمثال جون بودان(1552-1608) و غروسيوس (في كتابه قانون الحرب و السلم سنة 1625)، هؤلاء عملوا على تمجيد الحرية الشخصية وتضخيم مكانة الفرد داخل الدولة والمجتمع وسيادة القانون على أطماع وأنانية الدول.

أما الليبرالية الجديدة فقد تجاوزت الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى وضع لبنات للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات و المؤسسات الإقليمية و الدولية التي ما فتئ دورها يتنامى بشكل كبير، ومن أبرز تياراتها الوظيفية و الوظيفية الجديدة، و يعتقد "ديفيد ميتيراني" أن ظهور هذه المنظمات هو تلبية حقيقية لرغبات وظيفية للرأي العام و التكنوقراط على وجه الخصوص الذين يحبذون السير في اتجاه المسار العبر الوطني، و يرجع الفضل في ذلك إلى ازدهار وسائل الاتصال و سهولة تبادل المعلومات، مما أدى إلى خلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية التي تتعهد بانجاز مهام الاتصال و التقارب بين الدول و الشعوب.

وضمن تيار الليبرالية الجديدة، أشار "كارل دوتش" و هو يفكر من داخل حلقة الاندماج إلى دور التواصل و الإعلام بين الأفراد و الجماعات ، و يرى كل من "كيوهان" و "واي" أن العلاقات الدولية يجب أن تتجاوز إطار العلاقات بين الكيانات الدولية لتدخل غمار العلاقات العبر وطنية.

من ناحية أخرى لا يمكن إغفال نظريات أخرى دعت إلى تبني رؤى مغايرة حول الواقع الدولي، كنظرية التبعية التي طورها بعض مفكري دول العالم الثالث، و موازاة مع ذلك برزت نظريات سياسية و أكاديمية حاولت تفسير المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وتتنبأ بنوع و طبيعة الصراعات العالمية المرتقبة من قبيل مقولة نهاية التاريخ لـ"فرانسيس فوكوياما" ومقولة صراع الحضارات لـ "صامويل هانتغتون" التي تختزل الصراعات المقبلة في الجوانب الدينية والثقافية .

في الحقيقة لا يمكن لمقاربة منفردة أن تدعي الإطلاق و الصرامة في استيعاب و إدراك أبعاد التعقيد المميز للسياسة العالمية، فنحن إزاء مجموعة كبيرة من الأفكار المتنافسة وليس إزاء تقليد نظري واحد، وهذا التنافس بين النظريات يساعد على معرفة مواطن القوة و الضعف فيها، و يثير بالتالي التحويلات اللازم إجرائها عليها. في خضم هذا اللغط النظري المتزايد تعددت القراءات و التحليلات للأحداث الدولية و النظام الدولي الجديد، كما أن أحداث الحادي عشرة من سبتمبر، دفعت بالعديد من المحللين إلى إعادة قراءة النظام الدولي، الذي بدأت ملامحه الأولى توحى ببوارد السيطرة و الهيمنة الأمريكية، بداية بالتدخل الأمريكي بأفغانستان ووصولاً إلى التدخل العسكري في العراق بناء على ذلك، فإن الأوضاع الجيوستراتيجية لما بعد نهاية الحرب الباردة، تتطلب أكثر من أي وقت مضى لإعادة صياغة البراديغمات التي تحتكم في السابق إلى منطق التنافسية الثنائية بين

القطبين و الصراع على مناطق النفوذ بين المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي البائد و المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية".

إن هذه التحولات المركزية في بنية النظام الدولي، لم تسلم من أثارها و نتائجها الاستراتيجية الوطنية و الجهوية، و أفرزت العديد من القراءات لمحتوى و طبيعة هذه التحولات، فمن الدارسين من ألبس النظام صبغة الأحادية القطبية، ومنهم من اعتبره أقرب إلى التعددية منه إلى الأحادية ، على أن العلاقات الدولية تعرف بعد نهاية الحرب الباردة العديد من التموجات الوقائية والمعطيات الحاسمة، مما يعطي الانطباع أن النظام الدولي لم تكتمل صورته النظامية بعد .

لقد عينت مجمل هذه الدراسات بمعاينة نوعية التحول في النظام الدولي انطلاقا من مؤشرات أساسية و هي: تعدد الفاعلين، طبيعة النظام الدولي و نمط التفاعلات السائدة. فبعد انهيار طرف المعادلة في التوازن الإستراتيجي -الاتحاد السوفيتي-، أصبح الحديث عن التغيير في بنية توزيع القوة الدولية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، مع تسجيل صعود قوى اقتصادية جديدة كاليابان وألمانيا والصين .

كما أن البعد الاقتصادي أضحى من العوامل الأساسية المساهمة في رسم ملامح الإستراتيجية الدولية، بما يتضح من عمق الهوة الاقتصادية و المالية بين دول الشمال و الجنوب، مما يدفع إلى البحث عن تصورات جديدة في مجال السياسة الدولية والاقتصاد الدولي.

وتماشيا مع البعد الاقتصادي، فإن النقاش القائم حول كيفية التعامل مع الصين يأخذ أبعادا متعددة ، ففي رأي إحدى المنظورات الواقعية، فإن الصين تعد من إحدى النماذج الحديثة لتوجه القوى الصاعدة من أجل تغيير توازن القوى العالمي بأشكال يمكن أن تتخذ منحى خطير، خاصة أن نفوذها المتعاظم يجعلها أكثر طموحا . ومن منظور اندماجي آخر فإن مفتاح التوجه المستقبلي للصين يتوقف على ما إذا كان سلوكها سيتغير بفعل اندماجها في الأسواق العالمية والانتصار للمبادئ الديمقراطية، أما من وجهة نظر صراعية و في إطار سؤال الهوية فإن العلاقات بين الصين وبقية العالم سوف تتشكل بفعل تأثير عوامل الثقافة والانتماء للحضارة الكونفوشيوسية، (فهل سينظر إلى الصين كعضو طبيعي في المجموعة الدولية أو كمجتمع متميز يستحق معاملة خاصة).

وبالطريقة ذاتها نسوق مثالا توضيحيا حول المقاربات النظرية بشأن دور حلف الشمال الأطلسي في إدارة الأزمات الإقليمية و الدفاع عن العالم الغربي، فالمنظور الواقعي يعتبر أن توسيع الناتو يندرج ضمن مسعى توسيع النفوذ الغربي فيما وراء المجال الكلاسيكي للمصالح الأمريكية الحيوية، و هذا مقابل تراجع النفوذ الروسي و تضيق الخناق عليه من طرف الغرب في ظل استمرار نظرة التوجس لهذا البلد، ففي حين لا يحاول الغرب إزعاج الصين، أو تعريض علاقته معها للتوتر، فإنه لا يمانع في إثارة حفيظة الروس و غضبهم ، مع فرض نماذج عديدة من القيود عليه استكمالا لحرب باردة قديمة.

أما المنظور الليبرالي، فيرى أن توسيع الناتو سيعزز الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الوسطى، و يساهم في توسيع نطاق الآليات الأطلسية في إدارة النزاع في منطقة تبقى فيها الاضطرابات أمرا واردا.

أما من منظور الواقعية الجديدة فإن إدماج دول أوروبا الشرقية (جمهورية التشيك، المجر و بولندا) ضمن المجموعة الأمنية الغربية التي تتقاسم أعضائها هوية مشتركة يجعل من الحرب أمرا مستبعدا. لقد أصبحت الحدود الفاصلة بين هذه المنظورات غير ذات معنى، إضافة إلى أنها تتسم بالمرونة إلى حد بعيد فإنها تعطي فرصة أكبر للتحكم العقلي و الاستفادة العقلانية من كافة الأطروحات و المقاربات. فما هي إذن المنظورات التي تلقي الضوء أكثر على الشؤون الدولية المعاصرة ؟ و أي منها الأقرب إلى الفهم و التطبيق من طرف محترفي و صانعي السياسة ؟

تبعاً لذلك نرى أن المدرسة الواقعية تبقى هي الإطار العام الأكثر شمولية و المأما بالواقع الدولي بالرغم من إبداء اهتمام كبير بعناصر أخرى كالصراع الحضاري، الهوية والانتماء الثقافي، فإن الدول ما زالت مستمرة في إعطاء أهمية كبيرة لتوازن القوى، وما زال القلق قائماً بشأن احتمال حدوث نزاع شامل.

فبالرغم من تصاعد موجة العولمة وارتفاع وتيرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تلعب دور الدركي في وقت الأزمات إضافة إلى ذلك، فإن الاهتمام بالقوة والأمن يفسر لنا السبب الذي جعل الأسياويين والأوربيين يصرون على توسيع التواجد العسكري الأمريكي في مناطقهم مع صياغة مفهوم جديد للأمن ينسجم مع رغبة القوة العظمى و تصميمها على البقاء في وضع المهيمن، حيث فرضت سلسلة من الاتفاقيات الأحادية الجانب لمراقبة التسلح ضد روسيا، وهيمنت على مساعي السلام في البوسنة، و أصبحت منشغلة بشكل متزايد بالقوة المتعاضمة للصين.

وبالرغم من دعوات الولايات المتحدة الأمريكية المتواصلة للارتكان للوساطة والمساعي الحميدة المتعددة الأطراف، و إعطاء دور أوسع للمؤسسات الدولية، فإنها تتعامل مع الأمم المتحدة و منظمة التجارة العالمية مثلا بعدم اهتمام، كلما تعارضت توجهاتها مع مصالحها، فقد رفض الأمريكيون الانضمام إلى المجموعة الدولية لحضر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، تماما كما رفضوا التعاون في قمة الأرض ب "كيوطو"، كما لا يخفى على أحد الموقف الأمريكي بشأن الصراع العربي الإسرائيلي المنحاز كليا لإسرائيل، التي أقدمت في سابقة من نوعها إلى اعتقال وزراء و نواب فلسطينيين من قطاع غزة، تأكيداً لسياسة القوة و الكيل بمكيالين.

وأخيرا فإن هذه المقاربات المتقاطعة من الناحية المنهجية، ترصد جوانب هامة في السياسة الدولية، و فهمنا قد يعتريه بعض القصور اذا ما انصب اهتمامنا على إحدى المنظورات دون الأخرى، لهذا صانع القرار يلزم عليه أن يتوفر علي ميزات خاصة أبرزها الدراية الأكاديمية و الفهم العميق لهذه الاتجاهات التي تكمل بعضها البعض، فإذا كان لا ينبغي له أن يتجاهل أهمية عنصر القوة، فإنه إلى جانب ذلك يجب أن يؤمن بدور القوى الوطنية و دور المؤسسات الدولية، و أن يقتنع أيضا بإمكانيات التغيير و التحول حسب المنظور البنائي.

رابعا - السياسة الخارجية (السياسة الخارجية الأمريكية) :

يعتبر الكاتب الأمريكي ويليام بلوم، من أشهر المحللين السياسيين الذين يتحلون بالجرأة لفصح كل ما تقوم به الإدارات اللاحقة خاصة الأمريكية وما قامت به في الماضي من سياسة خارجية وحشية ضد شعوب العالم. وبسبب مواقفه هذه تجاه السياسة الأمريكية تلقى العديد من التهديدات. رغم ذلك واصل فضح سياسة الإدارات الأمريكية وجمع الوثائق والمعلومات عن ممارساتها التي تخرق جميع الأعراف الدولية وقوانين المجتمع الدولي

وحقوق الإنسان. وهو صاحب أشهر كتاب ظهر حتى الآن حول ما نفذته الآلة العسكرية ووكالة المخابرات المركزية (سي آي آي) من أعمال وحشية في العالم بعنوان "قتل الأمل التدخلات العسكرية والمخابراتية الأميركية منذ الحرب العالمية" وكتاب "دولة الشر الدليل نحو القوة العظمى الوحيدة في العالم".

إلا أن الرئيس بوش انذاك والذي لا تعجبه هذه الآراء فضل قراءة كتاب يتناول هذا الموضوع في الاتجاه المعاكس وهو كتاب اليوت كوهين المعنون " القيادة العليا الجنود والزعامة في زمن الحرب".

وجاء في تلك الدراسة أنها المرة الأولى التي يتناول فيها في أعقاب أحداث 11 ايلول /سبتمبر مواضيع بهذه الصفة أمام الجمهور وكان ذلك في جامعة كارولينا الشمالية، بعد تلك الندوة قامت منظمة أميركية أنشأتها لين تشيني (زوجة نائب الرئيس ديك تشيني) بوضع اسم ويليام بلوم مع عدد آخر من المحاضرين في قائمة خاصة. ويمكن تحسس طبيعة هذه المنظمة من جدول عملها الذي أشار إليه تقرير بعنوان الدفاع عن حضارتنا "كيف تقوم الجامعات الأميركية بإضعاف أميركا وماذا ينبغي أن نفعل تجاهها؟"، وفي الموقع الإلكتروني الخاص بهذه المنظمة ظهرت مقالات كثيرة كتبها طلبة من الجامعات ووضع تعقيب عليها من قبل المنظمة مضمونه إن هؤلاء لا يرحبون بأحدث ما تقوم به الولايات المتحدة من قصف كالجحيم ،.وعلى هذا النحو أصبح هؤلاء الكتاب مدانين لأنهم يقولون إن من حق بعض الأجانب كراهية الولايات المتحدة أو كراهية سياستها الخارجية بموجب التعبير الذي استخدمه.

هناك الكثير من اليسار الأمريكي الآن ممن يرفض التنازل عن وطنيته لصالح اليمين المحافظ. وهذا اليسار يصير على أنه يمثل الوطنيين الحقيقيين لأنه يطالب الولايات المتحدة أن تكون صادقة مع المبادئ التي اعترفت بها ،رغم أن هذه الوطنية جيدة حسب بلوم الا أنه توسع في مفهومها إلى حد القول بأن هناك ما يتحدى هذا النوع من الوطنية .لقد كانت السنوات الماضية صعبة بالنسبة لمن يرفض الظغيان الأمريكي ، وقد وصف رودى جولياني رئيس بلدية نيويورك بالبطل رغم أنه كان قبل أحداث 11 ايلول 2001 من المتطهرسين الرجعيين القساة لكنه فجأة أصبح بعد هذا التاريخ بطلاً.حتى جورج بوش حولوه إلى أسطورة .والذين كانوا حتى العاشر من ايلول ينعوتونه بـ"الأبله"أخذوا يصفونه بالبطل فتحول إلى ديكتاتور بعد 11 ايلول ؟! بشكل واضح و أدق فأن قصف الولايات المتحدة للفلاحين الفقراء الجائعين الأبرياء تصرف مرفوض ولن يحمل للشعب الأمريكي أي أمن، و بدا واضحاً حالياً أن السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية عهد الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب تتسم بالتوترية للأزمات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بخلاف السياسة السابقة التي سارت عليها إدارة الرئيس السابق باراك أوباما التي ركزت على القوة الذكية في تحقيق مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وعلى العوامل الناعمة في الحفاظ عليها عبر أدواتها الموجودة في المنطقة.

ويشكل التعامل مع القوة نقطة الخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين، في كيفية الحفاظ عليها وآليات تتميتها وطريقة استثمارها في القرار السياسي للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة، فعملية صياغة السياسات لدى الإدارة الأمريكية كأى دولة تعتمد على مفهوم المصلحة الوطنية في تحديد وصياغة سياستها الخارجية.

وبما أن الحزب الجمهوري يستمد نظرياته السياسية في العلاقات الدولية من افتراضات المدرسة الواقعية، تكون الآليات الخشنة في الحفاظ على القوة العامل الأقوى والأبرز في وجه السياسة الخارجية خاصة في ظل نظام سياسي رئاسي يعطي الرئيس صلاحيات واسعة في صياغة السياسات الخارجية مع ربط المصلحة الوطنية المعرفة بالأمن القومي ذي البعد العسكري، مع وجود طاقم محيط بالرئيس ترامب يغلب عليه الوجه الصهيوني، إضافة إلى قنوات شخصية لدى ترامب نفسه أقرب للتوجهات اليمينية.

كما أن السلوك السياسي للإدارة الأمريكية يقدم تصوراً عن مؤشرات الرؤية الأمريكية في التعامل مع الشرق الأوسط، ومن أبرز هذه الملامح خلال المرحلة المقبلة نجد:

- التغذية على الخلافات الإقليمية وتفكيك التحالفات المنافسة: حيث محاصرة القوى الصاعدة في المنطقة وتصفية القضية الفلسطينية والاستثمار في التنظيمات الإرهابية ودعم مشروع التقسيم. بالإضافة إلى التغذية على الخلافات الإقليمية حيث تثبت التجارب أن السياسة الخارجية الأمريكية تتغذى على الخلافات الإقليمية سواء في الشرق الأوسط حيث تعدد الأزمات وكثرتها، أو في منطقة الشرق الأقصى حيث تتواصل تهديدات كوريا الشمالية للحلفاء المفترضين للولايات المتحدة، وفي الشرق الأوسط للأزمات الدائرة فيه سمات الحاجة للولايات المتحدة، وهو ما أعطاهما فرصة الاعتراف بمدينة القدس عاصمة للاحتلال الاسرائيلي ونقل السفارة الأمريكية إليها.

فبالفاعل في الأزمات يحتاج لواشنطن حتى يضمن فرص بقاء نظامه على قيد الحياة، والمفعول به هو أيضاً بحاجة للعناية الأمريكية في الحماية المفترضة، وسبب ذلك أن توازن القوى في المنطقة يميل إلى الولايات المتحدة وإن دخلت روسيا مؤخراً، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة توازن القوى مع أمريكا في المنطقة، لاقتصاد بناء قواعدها ووجودها في سوريا.

كما تعتبر تركيا من أقوى وأكثر الدول الصاعدة في المنطقة تأهيلاً في قيادة سياسة خارجية تجعل منها دولة مؤثرة في قضايا الإقليم، وهذا ما يزعم أمريكا لاختلافها مع بنية النظام التركي

- تفكيك التحالفات أو التفاهات القائمة:

من الواضح أن إدارة ترامب ستعمل خلال الفترة المقبلة على تفكيك التحالف أو التفاهم بين كل من تركيا وروسيا وإيران، فيما يتعلق بحل الأزمة السورية الذي توصلت إليها الأطراف عبر اتفاق أستانة الذي أقر مناطق خفض التصعيد، وهدف واشنطن من ذلك إعادة ترتيب ميزان القوى بخصوص حجم القوة المهيمنة في سوريا، وأن يكون الحل هناك على طريقها ووفق نظرتها في توزيع القوة على أطراف الأزمة السورية، ولعل استهداف قاعدة حميميم الجوية الروسية في سوريا كانت ضمن مخطط لتفكيك التحالف الثلاثي: تركيا وروسيا وإيران.

- محاصرة القوى الصاعدة:

تعتبر تركيا من أقوى وأكثر الدول الصاعدة في المنطقة تأهيلاً في قيادة سياسة خارجية تجعل منها دولة مؤثرة في قضايا الإقليم، وهذا ما يزعم أمريكا لاختلافها مع بنية النظام التركي، وقد أثبتت تركيا من خلال عملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون الحالية أنها دولة ذات سيادة وكرامة لا تساوم على قضايا أمنها القومي، مع

تبنى برنامج في السياسة الخارجية يتسم بالحيوية والنشاط، فضلاً عن استخدامها القوة الذكية التي تجمع بين القوة الخشنة والناعمة.

فأمريكا لم تقتأ في مخططاتها محاصرة القوة التركية الصاعدة على مستوى الشرق الأوسط، فعملت على دعم المحاولة الانقلابية الفاشلة قبل عامين، ودعمت مشروع استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق عن العراق، وكانت تركيا المستهدفة من وراء هذا المشروع لما يمثله هذا الكيان الناشئ من أخطار على الأمن القومي التركي، وما زالت المساعي الأمريكية في محاصرة تركيا متواصلة ولعل آخرها إعلانها نيتها تأسيس ما يسمى بجيش الشمال من التنظيمات الإرهابية لضبط الحدود السورية التركية حسب زعمها، وأغلب تشكيلات هذا الجيش من تنظيم بي واي دي الإرهابي.

- تصفية القضية الفلسطينية:

يعتبر اعتراف ترامب بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة الأمريكية إليها خطوة لم يجرؤ أي رئيس أمريكي سابق الإقدام عليها لما لها من تبعات كارثية على مستقبل المنطقة، ثم قيام الإدارة الأمريكية بتقليص الدعم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، التي تعتبر شاهداً قانونياً على قضية اللاجئين الفلسطينيين وحققهم في العودة إلى ديارهم، وبهذه الحالة تكون الولايات المتحدة قد أخرجت ملف القدس من دائرة أي تسوية بشكل كامل، وبإلغاء أونروا تكون قد اغتالت الشاهد القانوني، وبذلك يتم التخلص من أكثر ملفين حساسية في القضية الفلسطينية، وبالتالي تصفية القضية وترك اللاجئين لرحمة الدول المضيفة وإغلاق ملف القدس بشكل كامل.

- الاستثمار في التنظيمات الإرهابية ودعم مشروع التقسيم:

تواصل الولايات المتحدة الاستثمار في التنظيمات الإرهابية بما يخدم تصوراتها ومصالحها في المنطقة، فتلك التنظيمات وفرت لواشنطن غطاءً لدعم مشاريعها في الشرق الأوسط، وتستخدمها بين الفترة والأخرى، وتنقل الميليشيات الإرهابية من مكان لآخر حسب الوظيفة والمصلحة، بما يحقق هدفها في إعادة رسم الخريطة الجديدة للمنطقة وإحياء الصراع القومي والإثني بين سكان المنطقة حتى تستنزف أكثر ويلحق بها الدمار والخراب أكثر مما عليه الآن، والهدف من هذه السياسة تقسيم المقسم لأغراض تتعلق بتطلعات الجيوبولتيك الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط.

خاتمة:

العلاقات الدولية اذن هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة دولية فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول المهيمنة وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية. فجانبا الدول هناك نوعان من الأطراف الدولية الأخرى التي تتشابك وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية لدرجة لا يمكن معها تجاهلها طبقاً للنظرة التقليدية للفاعلين الدوليين. فالنوع الأول من الفاعلين الدوليين هم أطراف أو فاعلين دون مستوى الدول في بعض الأحيان مثل الجماعات ذات السمات السياسية أو العرقية التي قد تخرج عن إطار الدولة لتقيم علاقات مع وحدات دولية

خارجية بغض النظر عن موافقة أو عدم موافقة الدول التي ينضمون تحت لواءها مثل الجماعات الانفصالية وجماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن العلاقات الدولية لحركات التحرر التي لم ترق بعد إلى مرتبة تكوين أو تمثيل دولة. أما النوع الثاني من الفاعلين فهو يتمثل في التنظيمات التي تخطت إطار الدولة لتضم في عضويتها عدة دول، سواء كانت هذه المنظمات هي منظمات دولية أو إقليمية، وسواء كانت تلك المنظمات هي منظمات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو حتى تلك التي تقوم بغرض تعزيز روابط الآخاء الديني.

المراجع والمصادر:

1. سورة النحل : آية 92
2. www.ltheory.com. IR". تم الاسترجاع 2017/04/04
3. Jack ، Snyder ، 'One World ، Rival Theories ، Foreign Policy ، (November / December 2004) ، 145 p.52
4. سعادة جودت، وإبراهيم عبد الله ، المنهج المدرسي المعاصر، ط8، عمان: دار الفكر، 2016، ص215.
5. قلادة فؤاد ، نظريات المنهج والنموذج التربوي، ط2، الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2006، ص 389.
6. جورج بوشامب ، نظرية المنهج، ترجمة ممدوح محمد سليمان وآخرين، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع ، 1987، ص26.
7. مذكور علي ، نظريات المناهج التربوية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006، ص 391.
8. د. نادية محمود مصطفى، مدخل في دراسة نظرية العلاقات الدولية، مذكرات غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992، ص 11.
9. د. حسن نافعة وآخرون، مقدمة في علم السياسة . الجزء الثاني: الدولة والعلاقات الدولية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001، ص48.
10. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية . النظرية والواقع، أسيوط، جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2001، ص78.
11. محمد طه بدوي و آخرون، العلاقات السياسية الدولية، قسم العلوم السياسية ،كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ط2، 2009، ص56.
12. زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر الى نهاية القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، ص 79 .
13. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و النظريات ، القاهرة ،المكتبة الأكاديمية ، 1991، ص95.
14. ممدوح محمود منصور، العولمة :دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، الاسكندرية، ط2، 2009، ص47.
15. Joshua S. Goldstein, International Relations, sixth Edition New York: Longman, 2005, p 67 .
16. G.R. Berridge, International Politics: States, Power & Conflict since 1945, third edition New York: Pearson Prentice Hall, 1997, p34.